

Distr.: General
15 June 2020
Arabic
Original: English

مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية



الفريق العامل المعني بتهريب المهاجرين

فيينا، 8 و 9 أيلول/سبتمبر 2020

البند 3 من جدول الأعمال المؤقت *

الاستراتيجيات الناجحة في مجال استخدام التكنولوجيا،

بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لمنع تهريب

المهاجرين والتحقيق في جرائمه، واتخاذ تدابير قوية إزاء تزايد

استخدام الجماعات الإجرامية للفضاء السيبراني

الاستراتيجيات الناجحة في مجال استخدام التكنولوجيا، بما في ذلك تكنولوجيا

المعلومات والاتصالات، لمنع تهريب المهاجرين والتحقيق في جرائمه، واتخاذ

تدابير قوية إزاء تزايد استخدام الجماعات الإجرامية للفضاء السيبراني

ورقة معلومات أساسية من إعداد الأمانة

أولاً - مقدمة

1- أعدت الأمانة ورقة المعلومات الأساسية هذه لتيسير مناقشات الفريق العامل المعني بتهريب المهاجرين في اجتماعه السابع. وتعرض الورقة مجموعة من المسائل المتعلقة بالصلة الحالية بين التكنولوجيا، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات، وتهريب المهاجرين، وهي المسائل التي قد يود الفريق العامل تناولها أثناء مداولاته. وتقدم الورقة معلومات أساسية عن طائفة من المواضيع، منها استخدام التطبيقات الحديثة لارتكاب جريمة تهريب المهاجرين، وكذلك للكشف عن حالات التهريب والتحقيق فيها وملاحقة مرتكبيها والتصدي لها، بما في ذلك في الفضاء السيبراني، فضلا عن التحديات والممارسات الواعدة في مجال استخدام التكنولوجيا، مع إيلاء الاعتبار الواجب لحماية الخصوصية وضمانات حقوق الإنسان وسياسات حماية البيانات. وتورد هذه الورقة أيضا مراجع وموارد وأدوات معينة قد تود الدول أن تنظر في استعراضها بغرض تطوير تدابير التصدي لحالات التهريب المذكورة.

ثانياً - مسائل للمناقشة

2- لعل الوفود تود، في سياق الإعداد لمداولات الفريق العامل، أن تنتظر في الردود الواردة من دولها على المسائل التالية:

* CTOC/COP/WG.7/2020/1.



الرجاء إعادة استعمال الورق

270720 270720 V.20-03093 (A)



- (أ) ما أهم استخدامات التكنولوجيا الحديثة، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي تعوق تدابير منع الجريمة والعدالة الجنائية للتصدي لعمليات تهريب المهاجرين؟
- (ب) ما هي التدابير العملية التي اتخذتها الدول الأطراف للتكيف مع استخدام المهربين للتكنولوجيا على نحو متزايد ودينامي، والتصدي لذلك؟
- (ج) فيما يتعلق بالحد من إساءة استخدام التكنولوجيا، بما في ذلك في الفضاء السيبراني، ما هي الممارسات الجيدة التي استبانها أجهزة إنفاذ القانون فيما يتعلق بالتعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين والتعاون الدولي؟ وكيف يمكن تحسين التعاون في مجالي إنفاذ القانون والعدالة الجنائية من أجل التصدي لتلك التحديات؟
- (د) ما هي أكثر الحلول التكنولوجية الناجعة والميسورة التكلفة لتعزيز تدابير التصدي لتهريب المهاجرين؟ وما هي أكثر الحملات المصممة خصيصاً والمنفذة عبر وسائل التواصل الاجتماعي نجاحاً في خلق خطابات مضادة بغرض زيادة الوعي بمخاطر تهريب المهاجرين؟
- (هـ) كيف يمكن للأمم المتحدة أن تدعم على أفضل نحو جهود الدول الأطراف الرامية إلى إجراء بحوث بشأن الممارسات الجيدة والاستراتيجيات الفعالة في مجال استخدام التكنولوجيا لمكافحة تهريب المهاجرين في أوقات الأزمات، وتجميع تلك الممارسات والاستراتيجيات ونشرها؟
- (و) ما أهم الدروس المستفادة من إقامة شراكات مع القطاع الخاص والمجتمع المدني لوضع ونشر حلول فعالة قائمة على التكنولوجيا لمكافحة تهريب المهاجرين؟
- (ز) ما هي أنواع الضمانات التي اعتمدتها الدول لحماية الخصوصية وحقوق الإنسان فيما يتعلق باستخدام التكنولوجيا في تدابير منع الجريمة والعدالة الجنائية، بما في ذلك ما يتعلق منها بتهريب المهاجرين؟
- (ح) كيف تكفل الدول الأطراف احترام خصوصية المهاجرين وحقوقهم الإنسانية عند التحقيق في إساءة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والفضاء السيبراني من جانب الجماعات الإجرامية الضالعة في تهريب المهاجرين؟
- 3- ولعل الفريق العامل يود أن ينظر في الإجراءات التالية التي يمكن للدول الأطراف اتخاذها لدى مناقشة الاستراتيجيات الناجحة للتصدي لتهريب المهاجرين باستخدام التكنولوجيا، ولبناء تدابير مستدامة لمواجهة تزايد إساءة استخدام التكنولوجيا من جانب الجماعات الإجرامية، بما في ذلك في الفضاء السيبراني:
- توسيع نطاق جمع البيانات والبحوث المتعلقة بنطاق إساءة استخدام التكنولوجيا لتيسير تهريب المهاجرين وحجمه وطبيعته، ولا سيما إساءة استخدام الإنترنت وتطبيقات وسائل التواصل الاجتماعي والمعاملات المالية في الفضاء السيبراني.
 - تحديد ومعالجة الثغرات القائمة في النظم القانونية لضمان التحقيق الفعال في عمليات تهريب المهاجرين التي تيسرها التكنولوجيا وملاحقة مرتكبيها، بما في ذلك على وجه الخصوص ما يتعلق بمواءمة القوانين وتعزيز التعاون الدولي والتعاون عبر الحدود.
 - دعم الأمم المتحدة في جمع وتحليل الاستراتيجيات والممارسات الواعدة المتعلقة باستخدام التكنولوجيا الحديثة للتصدي لهذه الجريمة، ونشرها على نطاق واسع.
 - دعم الاستراتيجيات والسياسات والحلول القائمة على التكنولوجيا التي تتصدى للنطاق العالمي لتهريب المهاجرين، مثل برامج منع الجريمة على الإنترنت وأدوات تجميع البيانات التي تيسر تحليل المعلومات المؤتمت، التي يمكن توسيع نطاقها وذلك لدعم تدابير المنع والتحقيقات الرامية إلى مكافحة هذا التهريب.

- دعم الاستخدام الموحد والموسع للبنى التحتية التكنولوجية من خلال الاستفادة من الابتكارات التكنولوجية القائمة، وضمان ألا تكرر المبادرات والأطر الاستراتيجية الجديدة الجهود القائمة المتصلة بالتكنولوجيا.
- بناء الخبرات والقدرات لدى الممارسين في مختلف القطاعات للسماح بالاستفادة القصوى من التكنولوجيا لمنع ومكافحة تهريب المهاجرين.
- دعم إنفاذ القانون فيما يتعلق بإرساء وجود في الفضاء السيبراني، والقيام بعمليات استباقية، وضبط الأدلة الإلكترونية المناسبة، واستخدام أدوات التكنولوجيا المتاحة.
- تشجيع وتوسيع نطاق الشراكات والتحالفات الفعالة، حيثما يكون ذلك مناسباً وملائماً، بين مختلف القطاعات وأصحاب المصلحة، ومنها المنظمات الدولية والإقليمية والقطاع العام والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية، بغرض تعزيز البحث والابتكار وتطوير واستخدام التكنولوجيا.
- إدراج منظور يراعي الاعتبارات الجنسانية عند وضع استراتيجيات لمعالجة الصلة بين التكنولوجيا والجريمة.
- ضمان أن يكون استخدام أجهزة إنفاذ القانون للتكنولوجيا متوافقاً مع المعايير المتعلقة بحقوق الإنسان والإنصاف والمساءلة والشفافية.
- ضمان أن يتناول النشر الاستراتيجي للتكنولوجيا، بما في ذلك نظم المراقبة الواسعة النطاق، الاعتبارات الأخلاقية على نحو واف، وأن يتم في سياق الاستفادة من تزايد تطبيق التعلم الآلي والدكاء الاصطناعي بغرض تكثيف جهود إنفاذ القانون، "إزالة التحيزات" من المعلومات الاستخباراتية المحوسبة والبرمجيات في جميع مراحل البرمجة والنشر.

ثالثاً - لمحة عامة عن المسائل والمواضيع ذات الصلة

- 4- إن تهريب المهاجرين عمل تجاري كثير الأرباح، وتزدهر الشبكات الإجرامية بسبب ارتفاع الطلب على خدمات التهريب وتدني احتمالات كشفها والمعاقبة عليها. وأبلغ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب المعني بالمخدرات والجريمة) عن أنشطة التهريب المعروفة التي حققت ما بين 5.5 مليارات دولار و 7 مليارات دولار في عام 2016.⁽¹⁾ وفي عام 2017، قدرت المنظمة الدولية للهجرة أن قيمة تجارة التهريب تبلغ حوالي 10 مليارات دولار سنوياً على الصعيد العالمي.⁽²⁾ وتتأثر هذه العائدات الاقتصادية بشدة بقدرة دول المنشأ والعبور والمقصد على منع هذه الجريمة وكشفها والتحقيق فيها.
- 5- وبناء على ذلك، فإن نطاق التغيير الناشئ عن التكنولوجيا الرقمية، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومدى انتشاره ومعدله يوفر فرصاً كبيرة لكبح الجريمة المنظمة، مع الإسراع بوتيرة التقدم نحو تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030.⁽³⁾ وفي الوقت نفسه، فمن العواقب غير المقصودة لزيادة إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا سوء استخدام تلك التكنولوجيا من قبل العصابات الإجرامية.⁽⁴⁾

(1) Global Study on Smuggling of Migrants 2018 (United Nations publication, Sales No. E.18.IV.9).

(2) بيانات مستمدة من بوابة بيانات الهجرة التابعة للمنظمة الدولية للهجرة.

(3) انظر التقرير بشأن عملية متابعة تقرير فريق الأمين العام الرفيع المستوى المعني بالتعاون الرقمي، United Nations, High-level Panel on Digital Cooperation, "The Secretary-General's High-level Panel on Digital Cooperation: follow-up process", 17 March 2020.

(4) United Nations Technology Innovation Labs, "Annual report 2019" (New York, 2018).

6- وعلى الرغم من الاهتمام المتزايد الذي يوليه المجتمع الدولي لتناول مسألة إساءة استخدام الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات لأغراض إجرامية، وكذلك مسألة تعزيز استخدامها على نحو إيجابي في التصدي للجريمة، بما في ذلك عن طريق المساعدة في التحقيقات وتعزيز الملاحظات القضائية وزيادة الوعي وتقديم الخدمات إلى المتضررين، فإنه لا توجد بيانات كافية عن حجم أثر التكنولوجيا على جريمة تهريب المهاجرين. ويبدو أن جمع ونشر الممارسات والاستراتيجيات الواعدة المتعلقة بالتصدي لتهريب المهاجرين باستخدام التكنولوجيا محدود، وأن نشر النظم القائمة على التكنولوجيا غير متساو عبر البلدان، وذلك لعدة أسباب منها التحديات المتعلقة بتوافر البنى التحتية للتكنولوجيا. ولعل الفريق العامل يود، من ثم، أن ينظر فيما شاب استخدام التكنولوجيا من أخطاء، وما تحقق من نجاح في استخدامها بصورة إيجابية، وكيفية تطبيق ذلك بصورة موحدة، بما في ذلك من خلال تعزيز التعاون الدولي.

1- استخدام التكنولوجيا لتيسير تهريب المهاجرين

7- أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أدوات مهمة يستخدمها المهربون على نطاق واسع لنقل المعلومات عن الدروب والخدمات والمبالغ المطلوبة. ويسيء المجرمون استخدام التكنولوجيا لتيسير دفع المبالغ، وكذلك لإنتاج ونشر وثائق احتيالية، مما يطرح تحديات إضافية أمام نظم العدالة الجنائية فيما يتعلق بإعاقة أساليب عمل المجرمين التي تتكيف بسرعة وتعطيل الأسواق الإجرامية للتهريب التي تتغير باستمرار، والتصدي لذلك (A/CONF.234/11، الفقرات 41-48). وفيما يتعلق باستخدام التكنولوجيا من جانب من يستخدمون خدمات المهربين، تُستخدم منصات وسائل التواصل الاجتماعي للإبقاء على التواصل وتبادل الخبرات بين المهاجرين خلال رحلاتهم.

الإعلانات

8- يزداد استخدام المهربين لمنصات وسائل التواصل الاجتماعي على نحو متسارع في الآونة الأخيرة. وكثيرا ما ينشر المهربون معلومات وإعلانات تروج للدروب والخدمات والمبالغ المطلوبة من خلال صفحات وسائل التواصل الاجتماعي التي يمكن للمهاجرين الوصول إليها والتي تستخدم لتبادل الآراء والخبرات. وقد تشمل المعلومات المقدمة صورا إعلانية، ووصفا مفصلا للخدمات المقدمة، وطرائق الدفع، مثل الدفع بعد تسليم التأشيرة المطلوبة. ويجري التواصل مع العملاء المحتملين عبر مجموعة من تطبيقات التراسل المختلفة التي قد يوفر بعضها مزايا تتعلق بحجب الهوية والتشفير من بداية العملية إلى نهايتها.⁽⁵⁾

9- ومن بين أنواع المعلومات المقدمة، قد يبيع المهربون "حزمات سفر" مختلفة، تعرض طرائق سفر تتراوح بين السفر الجوي والنقل البحري. ولكي يبيع المهربون خدماتهم، فإنهم كثيرا ما يخدعون المهاجرين بتوجيه الهجرة غير النظامية إلى بعض بلدان العبور والمقصد، أو بعيدا عنها، وذلك مثلا بالاعتماد على الافتقار إلى معرفة البلدان التي هي أعضاء في الاتحاد الأوروبي. وفي بعض الحالات، أفيد بأن المهربين الذين يتظاهرون بأنهم يعملون لصالح منظمات غير حكومية أو وكالات الاتحاد الأوروبي المكلفة بتنظيم المرور الآمن إلى أوروبا عن طريق البحر يستخدمون صفحات وسائل التواصل الاجتماعي. في حين أفيد بأن مهربين آخرين انتحلوا على وسائل التواصل الاجتماعي دور "مستشارين قانونيين" يدعمون طلبات اللجوء من المهاجرين الأفغان.⁽⁶⁾

(5) European Migration Network, "The use of social media in the fight against migrant smuggling" (October 2016).

(6) Office of the United Nations High Commissioner for Refugees, "From a refugee perspective: discourse of Arabic speaking and Afghan refugees and migrants on social media from March to December 2016" (April 2017).

10- وأبلغت وكالات إنفاذ القانون في الاتحاد الأوروبي عن تحديات ناشئة عما يسمى "burner apps"، وهي تطبيقات تنشئ أرقام هواتف مؤقتة، وتمكن المجرمين من استخدام أرقام هواتف يصعب تتبعها عند الإعلان عن خدماتهم على الشبكات الاجتماعية، وكذلك في التواصل مع المهاجرين غير النظاميين أو مع أعضاء آخرين في الشبكات الإجرامية، مما يعقد التحقيق مع المشتبه فيهم.⁽⁷⁾

الاتصالات

11- أشير أيضا إلى تزايد استخدام المهاجرين لوسائل التواصل الاجتماعي، في مرحلة ما قبل المغادرة، على سبيل المثال للاتصال بالمهربين، أو أثناء رحلاتهم للتواصل وتلقي معلومات بشأن دروب الهجرة من المهربين. وأفيد أيضا بأن المهاجرين يزودون بهواتف ساتلية على متن السفن أو أثناء تواجدهم على دروب التهريب للاتصال بالمهربين. كما يمكن أن يكون لتكنولوجيا الأجهزة المحمولة وتطورها آثار على العلاقة بين المهربين والمهاجرين. ففي عدد من مجموعات وسائل التواصل الاجتماعي، على سبيل المثال، يمكن للمهاجرين التحقق من موثوقية بعض خدمات التهريب وتبادل معلومات بشأنها، بما في ذلك ما يتعلق بالسلامة والدروب والمبالغ المطلوبة. ومن ثم، فإن من الوظائف المشتركة لوسائل التواصل الاجتماعي أن تكون بمثابة "منتديات للمستهلكين" (انظر A/CONF.234/11).

12- ويختلف استخدام المهاجرين لوسائل التواصل الاجتماعي باختلاف جنسياتهم وأصلهم الإثني وموطنهم الأصلي، كما يعتمد على توافر خدمات الإنترنت والهواتف الذكية، فضلا عن مستوى تعليم المهاجر.⁽⁸⁾ فعلى سبيل المثال، أفيد بأن السوريين النازحين يستخدمون تطبيقات التراسل وشبكات التواصل الاجتماعي على نطاق واسع للتواصل وتبادل الرؤى حول رحلاتهم. ووثق استخدام هذه الأدوات أيضا في جنوب آسيا بغرض اختيار المهربين، وفي أفريقيا. وفي بلدان المقصد، ينشر المهاجرون المهربون تعليقات عن المهربين وخدماتهم، ويكشفون عن الحالات التي فشل فيها المهربون أو قاموا بغش المهاجرين وإساءة معاملتهم. ويعلق المهاجرون واللاجئون أيضا على تجاربهم في البلدان المستقبلة، بما في ذلك عن طريق تبادل المعلومات عن الإجراءات الإدارية للإقامة في بلد الوصول.⁽⁹⁾

13- وعموما، فقد وصف استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في تهريب المهاجرين بأنه لا يؤدي دورا هاما في زيادة حجم عمليات التهريب فحسب، وإنما أيضا في فعالية عمليات التهريب، مما يجعل التحقيق في الجريمة وملاحقة مرتكبيها أكثر صعوبة، وإن كان يمكن أن يجعلها أيضا أكثر أمانا بالنسبة للمهاجرين. وقد نشرت خطابات مضادة على وسائل التواصل الاجتماعي من خلال عدد من الحملات الإعلامية وحملات التوعية في السنوات الأخيرة لمنع المهاجرين المحتملين من المشاركة في رحلات خطيرة. غير أن هذه الحملات كثيرا ما تحقق نتائج متباينة.⁽¹⁰⁾

التمويل

14- يساء استخدام التكنولوجيات في المدفوعات المالية التي تتم من خلال نظم الدفع عبر الإنترنت. ويمكن ترتيب عمليات تحويل المدفوعات من بلدان المقصد إلى المهربين من خلال الوكالات التجارية العاملة في مجال تحويل الأموال أو باستخدام تطبيقات تحويل الأموال. وفي بعض الحالات، تودع الأموال لدى وكالة

(7) European Union Agency for Law Enforcement (Europol), European Migrant Smuggling Centre, "4th annual report 2019" (May 2020).

(8) European Migration Network, "The use of social media"

(9) انظر Global Study on Smuggling of Migrants 2018, p. 44

(10) European Migration Network, "The use of social media"

وتكون محمية برمز للتأمين. وبمجرد أن يؤكد المهاجر وصوله سالما إلى وجهة وسيطة أو الوجهة النهائية، يفرج عن الأموال للمهرب من خلال الإفصاح عن رمز التأمين.

15- ويمكن دفع المبالغ للمهربين على أقساط، بما في ذلك من قبل أشخاص يضمنون الأسرة. وقد يزيد استخدام العملات المشفرة من السهولة التي يتمكن بها المهربون من تلقي الأموال وإخفائها ونقلها. ويمكن لهذه العملات أن تساعد على غسل الأموال وأن تعين المهربين على تجنب التعرض للتحقيق أو التوقيف من خلال حجب هويتهم والحد من الحاجة إلى حمل مبالغ نقدية كبيرة (انظر A/CONF.234/11).

الوثائق الاحتياطية

16- تستخدم أنواع مختلفة من المعدات لترتيب جوازات السفر أو تزويرها أو نسخها بطرائق احتياطية. وتضطلع التكنولوجيا أيضا بدور رئيسي في إتاحة وثائق السفر أو الهوية المزورة بغرض تيسير تهريب المهاجرين.⁽¹¹⁾

17- ونظرا لأن خدمات التراسل تتيح للمستخدمين حجب هويتهم وإمكانية التبادل الآني للمعلومات، فإنها تستخدم على نطاق واسع للترويج لوثائق احتياطية بغرض الدخول غير القانوني باستخدام هويات مزيفة. ووفقا لوكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون (اليوروبول)، سوف تزداد أهمية التجارة الإلكترونية في الوثائق الاحتياطية، بوصفها من العوامل التمكينية للجريمة، بالنسبة للتيسير المنظم للهجرة غير النظامية.⁽¹²⁾

18- وقد يرسل المجرمون وثائق هوية مزيفة عن طريق خدمات توصيل الطرود إلى الميسرين أو مباشرة إلى المهاجرين. وقد اكتشفت اليوروبول، على سبيل المثال، عشرات الحسابات الجماعية على وسائل التواصل الاجتماعي التي تحتوي على صور لآلاف من الوثائق. وكان لبعض هذه الحسابات عشرات الآلاف من المتابعين. وأفيد بأن العديد من الوثائق سرقت من قبل جماعات منظمة من النشالين في عدة مناطق سياحية ساخنة في أوروبا.⁽¹³⁾

2- استخدام التكنولوجيا الحديثة لمنع تهريب المهاجرين والتصدي له

19- تنص المادة 10 من بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، التي دخلت حيز النفاذ في 28 كانون الثاني/يناير 2004، على أن تتبادل الدول الأطراف فيما بينها، وفقا لنظمها القانونية والإدارية الداخلية، أي معلومات ذات صلة بأمور مثل المعلومات التكنولوجية المفيدة لأجهزة إنفاذ القانون، بغية تعزيز قدرة بعضها البعض على منع تهريب المهاجرين وكشفه والتحرر عنه وملاحقة المتورطين فيه. وعلاوة على ذلك، فمن المهم كفالة ضمانات حقوق الإنسان في تطبيق التكنولوجيا في جميع عمليات التحقيق، بما في ذلك عمليات التفتيش والحجز (انظر القسم رابعا أدناه).

20- وبما أن مكافحة تهريب المهاجرين لا تزال على رأس جدول الأعمال السياسي للدول الأعضاء، فإن هناك اهتماما متزايدا بإيجاد سبل فعالة للاستفادة من التكنولوجيا وتطبيقها من أجل تعطيل شبكات تهريب المهاجرين، ووضع تدابير قوية للتصدي لتلك الجريمة. وفي الواقع، فإنه إلى جانب إساءة استخدام التكنولوجيات

(11) لمزيد من المعلومات عن إساءة استعمال الوثائق والوثائق المزيفة في أعمال التهريب، انظر الوثيقة

CTOC/COP/WG.7/2019/3.

(12) "Europol, "4th annual report 2019".

(13) المرجع نفسه.

لأغراض إجرامية، كما في حالة الاتجار بالأشخاص،⁽¹⁴⁾ يمكن أيضا تسخير أثرها الإيجابي لمنع الجريمة المنظمة وكشفها والتدخل فيها، وفي نهاية المطاف إحباطها.

21- فعلى سبيل المثال، تنتشر التكنولوجيا على نحو متزايد على الحدود وتتيح الفرصة للتصدي للتهريب، شريطة أن تكون قوات حرس الحدود مدربة تدريباً كافياً وقادرة على تحديد مؤشرات التهريب. ويمكن أيضا لسلطات إنفاذ القانون أن تستخدم التكنولوجيا لتحديد هوية المهربين عن طريق التعلم الآلي والذكاء الاصطناعي ومنظومة التعرف على الوجوه، فضلا عن تطبيقات التتبع في البيانات لكشف المعاملات المشبوهة.

22- وعلاوة على ذلك، يمكن للتكنولوجيا أن تيسر تسجيل المعلومات المتعلقة بتهريب المهاجرين وتخزينها وتحليلها وتبادلها. وتساعد الأدلة الإلكترونية، مثل حجوزات الرحلات الجوية والسجلات المصرفية للسحب النقدي في الخارج، على إثبات وقوع جريمة عبر وطنية. ويمكن استخدام الأدلة على قيام المشتبه بهم باستخدام هوية متصل مزيفة أو برامج تجسس لدحض ادعاء البراءة وإثبات القصد الجنائي.

إدارة مراقبة الحدود

23- استفادت عمليات مراقبة الحدود التي تهدف لمنع ومكافحة تهريب المهاجرين بشكل ملحوظ من استخدام التكنولوجيا الحديثة للكشف عن عبور الحدود على نحو غير مشروع، على النحو المتوخى في المادة 11 من بروتوكول تهريب المهاجرين، وكثيرا ما يسلط الضوء على تطبيق تلك التكنولوجيا باعتباره تدبيرا فعالا وعمليا لتيسير فحص المسافرين في المطارات. وأفيد باستخدام عدة تكنولوجيات مختلفة، منها على سبيل المثال معدات التصوير الحراري وغيرها من أنواع أجهزة الكشف عن الوجود البشري. وكما هو الحال بالنسبة لجميع تدابير إنفاذ القانون، يجب أن يكون تصميمها وتنفيذها بطريقة تحترم القوانين الدولية والمحلية، بما في ذلك فيما يتعلق بحقوق الإنسان.

معدات الكشف المؤتمتة

24- تشمل التكنولوجيات المتقدمة أجهزة المسح بالأشعة السينية، وأجهزة مسح البصمات، وأجهزة مسح جوازات السفر الإلكترونية، وواجهات المستعملين، والبوابات الإلكترونية المؤتمتة، والتأشيرات البيومترية. وسلطت البلدان الضوء على مجموعة واسعة من الأجهزة، منها المجاهر والعدسات الخاصة بفك شفرات العناصر الأمنية غير المرئية للصور، وأجهزة فحص الوثائق، بما في ذلك أجهزة التحقق من صحة الوثائق وأجهزة قراءة الوثائق. وأشار آخرون إلى ميزة التحقق المؤتمت للهوية، أي الذي يسمح بدخول المسافرين على أساس التعرف عليهم من خلال المعلومات البيومترية، مثل التعرف على الوجه والقرنية، لضمان تجنب الأخطاء البشرية التي قد تنجم عن تعب أو تشتت موظفي مراقبة الحدود. وقد تكون هذه الأجهزة أيضا فعالة من حيث التكلفة، حيث سيكون عدد الموظفين المطلوبين أقل.

25- ففي منطقة شينغين، على سبيل المثال، أشارت الدول الأعضاء إلى تنفيذ نظام شينغين للمعلومات ونظام معلومات التأشيرات بوصفهما أداتين وآليتين عمليتين للكشف عن تهريب المهاجرين عبر الحدود الدولية. وتوجد أمثلة محددة أخرى فيما يتعلق بفحص الوثائق عند نقاط الدخول. كما تستخدم قواعد بيانات المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) وغيرها من نظم حفظ الصور، مثل النظم المتطورة لمعلومات الركاب، للتحقق من المعلومات عند نقاط الدخول. وتوفر جميع هذه النظم وسيلة لتبادل وتحميل عناصر البيانات

(14) انظر: Inter-Agency Coordination Group Against Trafficking in Persons, "Human trafficking and technology: trends, challenges and opportunities", Issue brief, No. 7 (2017).

المشتركة المتعلقة بالمسافرين الساعين إلى السفر. وكثيرا ما تستخدم المعلومات المجموعة على هذا النحو في تفكيك شبكات التهريب.⁽¹⁵⁾

26- وأفيد بأن هناك أنواعا جديدة من الحلول القائمة على التكنولوجيا، مثل الحصول على بصمات الأصابع دون لمس والمسح الضوئي للوجه، قيد التطوير، وسيتمكن من خلالها زيادة أتمتة عمليات مراقبة الحدود وتعزيز الأمن. ومن المتوقع أن توفر هذه الحلول ما يسمى ببيئات "البيانات البيومترية المتنقلة" للمطارات وشركات الطيران، والتي من المتوقع أن تقلل بدورها من أوقات انتظار الركاب.⁽¹⁶⁾

النكاء الاصطناعي

27- على الصعيد العالمي، كما هو الحال بالنسبة للتطبيقات التجارية الأخرى، يتواصل استكشاف القوة الحاسوبية للذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي من أجل الاستفادة من تدابير التصدي لمكافحة تهريب المهاجرين. ويمكن للذكاء الاصطناعي أن يساعد على نطاق واسع في القدرة على التنبؤ أو تقديم توصيات أو قرارات على نحو مستقل ودون تدخل بشري من خلال جمع المعلومات الاستخباراتية من مصادر متعددة وتحليلها من خلال خوارزميات مبرمجة.

28- ففي سياق تهريب المهاجرين، على سبيل المثال، يشمل ذلك استراتيجيات لنشر نظم تعمل بالذكاء الاصطناعي يمكنها أن تساعد في تقييم المسافرين عند المعابر الحدودية. ويستفيد نهج الذكاء الاصطناعي من القدرة على معالجة وتبادل كم كبير من البيانات في فترة زمنية قصيرة لإعداد تقييم كامل للمخاطر وتبادلها على نحو سريع. ومن الأمثلة على تطبيق ذلك مؤخرا في مراقبة الحدود استخدام خوارزميات مدربة على التعرف على الأنماط أو السلوك باستخدام بيانات تاريخية عن المسافرين يتحصل عليها من أجهزة حكومية مختلفة ومصادر أخرى لتقديم تقييمات حسابية آنية للمخاطر، ونشر كاميرات وادارات عالية الاستبانة تعتمد على الذكاء الاصطناعي باستخدام برمجيات تعد حسب الطلب لتمييز حركات السفن غير العادية عن حركة المرور البحري العادية المزدهمة.⁽¹⁷⁾

التصوير وبيانات النظام العالمي لتحديد المواقع

29- مكن التصوير الساتلي ونظم التتبع القائمة على النظام العالمي لتحديد المواقع من الكشف عن التحركات المشبوهة على الحدود وقربها، والتعرف على تلك التحركات. ومن أشكال المعدات التقنية التي جرى تحديدها والحصول عليها ونشرها أجهزة مسح السيارات باستخدام الأشعة السينية، وأجهزة المسح الحرارية، وكاميرات المراقبة التي تستخدم للكشف عن المهاجرين المهربين، بما في ذلك في المركبات أو البيوت الآمنة التي قد يحتجز فيها المهاجرون أثناء عبورهم. ويمكن لهذه التكنولوجيا والتحسين التدريجي لها، إذا دعمت بموظفين محترفين ومدربين تدريباً جيداً، أن تيسر وتعزز تحسين إدارة الحدود والهجرة.⁽¹⁸⁾

(15) European Commission, European Migration Network, *Practical Measures to Reduce Irregular Migration* (October 2012).

(16) Frontex, "2019 in brief" (January 2020). تقوم فرونتكس، وهي الوكالة الأوروبية لحرس الحدود والسواحل، بجمع المعلومات عن الجرائم المرتكبة على الحدود وتبادلها مع السلطات الوطنية واليوروبول، وأفادت بأنها بصدد إنشاء الوحدة المركزية للنظام الأوروبي لمعلومات السفر والتصريح، وهو نظام جديد لمنح أذن السفر إلى الاتحاد الأوروبي من البلدان التي لا يشترط فيها الحصول على تأشيرة لدخول الاتحاد الأوروبي، وسيتم استخدامه للتحقق من طلبات الحصول على التأشيرة.

(17) Paul Koscak, "Artificial intelligence turns the tide on securing northern border waterways", United States Customs and Border Protection, May 2020.

(18) المنظمة الدولية للهجرة، الهجرة وإدارة الحدود. متاح في <https://www.iom.int/>.

30- وتشمل الممارسات على الصعيدين القطري وعبر الوطني استخدام نظم مراقبة متكاملة قادرة على اعتراض السفن ومراقبتها في البحر عن بعد، وقادرة أيضا على تحديد عدد الأشخاص الموجودين على متنها. وقد تيسر هذه التدابير أيضا التعرف على المهربين، الذين قد يحاولون، عند اعتراضهم، الاختباء وسط المهاجرين المهربين. ويتزايد استخدام منظومة الطائرات غير المأهولة، بما في ذلك نظم الطائرات الموجهة عن بعد، المعروفة باسم الطائرات المسيرة، كمنصات جوية لأجهزة الاستشعار مثل الكاميرات البصرية في النطاقات الطيفية المرئية والأشعة تحت الحمراء لتوفير قدرات الكشف والتعرف وتحديد الهوية عن بعد. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن لنظم الطائرات الموجهة عن بعد أن تحصل على صورة كاملة عن تحركات السفن. ويبدو أن صناعة هذه النظم تشهد حالة تطور مستمر، مما يقلل تدريجيا من تكاليف هذه التكنولوجيا ويمكن من توسيع نطاق انتشارها.

استراتيجيات وتقنيات التحقيق

31- هناك اهتمام كبير بإيجاد سبل تتمكن بها سلطات إنفاذ القانون من تطبيق التكنولوجيا الحديثة بصورة شاملة لتعطيل شبكات التهريب ومن الاستفادة الكاملة من التكنولوجيات المتطورة، مثل الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي وقدرات الاستدلال الرقمي الجنائي، لتعزيز منع الجريمة ومكافحتها والتحقيق الجنائي في قضايا التهريب.

الذكاء الاصطناعي

32- فيما يتعلق بمكافحة الجريمة المنظمة، تجري مناقشات ذات صلة على الصعيد الوطني بشأن استخدام الذكاء الاصطناعي لدعم الاستقادة المثلى من موارد الشرطة في جمع الأدلة الرقمية. وشجع التقدم المحرز في ميدان الذكاء الاصطناعي، الذي زاد من ذكاء الروبوتات وجعلها قادرة على أن تقوم بالعديد من الوظائف والمهام بدلا من البشر، عددا متزايدا من سلطات إنفاذ القانون على الاستفادة من أوجه التقدم التكنولوجي تلك في مجموعة متنوعة من عملياتها.

33- وتشمل الاستخدامات الواعدة للذكاء الاصطناعي والروبوتات التي يمكن تطبيقها على عمليات التحقيق وإنفاذ القانون لمكافحة تهريب المهاجرين استخدام الشرطة لأساليب التحليل التنبؤي الحديثة وتحليل بؤر الجريمة لتحسين أدوات إنفاذ القانون بغرض الكشف عن السلوك والتنبؤ بمكان وأنواع الجرائم التي يحتمل حدوثها.⁽¹⁹⁾

34- وعلاوة على ذلك، أشير إلى أن الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي أداتان متزايدتا الكفاءة لمنع وتتبع غسل الإيرادات المتأتية من مشاريع التهريب غير المشروعة. فعلى غرار الخوارزميات التي تساعد تجار التجزئة عبر الإنترنت على استهداف الزبائن، يمكن لتكنولوجيات الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي أن تدعم سياسات لتوخي العناية الواجبة أكثر تبصرا بالنشاط الإجرامي ودقة في استشعاره من خلال تفسير علاماته الدالة عليه وتحليل كميات أكبر بكثير من البيانات على نحو أكثر موثوقية (A/CONF.234/11، الفقرات 41 - 48).

تكنولوجيا الأجهزة المحمولة والاستدلال الجنائي الرقمي

35- نظرا لاعتماد المهربين على تكنولوجيا الأجهزة المحمولة، بما في ذلك الهواتف الذكية، قد يمكن الحصول على كمية وفيرة من الأدلة من تلك الأجهزة. ويمكن جمع المواد المنشورة على وسائل التواصل الاجتماعي، مثل الصور ومقاطع الفيديو والمعلومات المتعلقة بجهات الاتصال والشركاء والمواقع، من حسابات

وسائل التواصل الاجتماعي، ويمكن الحصول على البصمات الرقمية، بما في ذلك تاريخ التصفح على الحواسيب الشخصية وعناوين بروتوكول الإنترنت.⁽²⁰⁾

36- ويمكن الحصول على البيانات المخزنة على الأجهزة الرقمية مثل الحواسيب، والهواتف الذكية، والأجهزة اللوحية، والهواتف أية أجهزة أخرى لديها سعة ذاكرة رقمية، وأجهزة التخزين الخارجية، مثل الأقراص الصلبة الخارجية ووحدات الذاكرة (USB)، ومكونات الشبكات وأجهزة مثل أجهزة التوجيه والخوادم، بغرض استخراج المحتوى و/أو البيانات الوصفية، بما في ذلك ما يتعلق بهوية المستخدمين وموقعهم، والمعاملات، ومرسلي ومستقبلي الاتصالات السلكية واللاسلكية والاتصالات الإلكترونية. وقد تساعد البيانات الوصفية سلطات إنفاذ القانون على تحديد التواريخ التي جرى فيها التقاط الصور وارتكاب الجرائم. ويمكن أيضا استخدام البيانات المتعلقة بالصور والوسم الجغرافي لتحديد المواقع التي وقعت فيها أحداث ذات أهمية.⁽²¹⁾

التكنولوجيا في المحاكم

37- تلزم المادة 24 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية الدول الأطراف بحماية الشهود في الدعاوى الجنائية، وذلك من خلال توفير قواعد خاصة بالأدلة تتيح الإدلاء بالشهادة على نحو يكفل سلامة الشاهد، كالسماح مثلا بالإدلاء بالشهادة باستخدام تكنولوجيا الاتصالات، ومنها مثلا وصلات الفيديو أو غيرها من الوسائل الملائمة. وتوجد عدة ممارسات يسمح فيها للشهود بالإدلاء بشهاداتهم عن بعد من خلال وصلات الفيديو أو غير ذلك من نظم التداول الصوتي. فعلى سبيل المثال، تمكن هذه الممارسات المهاجرين المهربين الذين عادوا إلى بلدانهم الأصلية، أو الشهود في ولايات قضائية مختلفة، من الإدلاء بالشهادة دون الحاجة إلى التواجد في البلد الذي تجري فيه الملاحقة القضائية.

38- وفي هذه الحالات، يظهر الشهود على الشاشة في قاعة المحكمة، وتمكنهم كاميرا موضوعة في قاعة المحكمة من رصد الإجراءات من مكان وجودهم. ومتى تمت هذه الإجراءات من خلال القانون الجنائي الوطني، فإنها تكون مفيدة بوجه خاص في قبول شهادات الشهود المقيمين في الخارج، مثل أولئك الذين لديهم معرفة بتهريب المهاجرين. ويمكن أيضا تطبيق الإجراءات في شتى مراحل الإجراءات الجنائية، بما في ذلك جلسات الاحتجاز، وجلسات الحضور الأولى، والجلسات التمهيدية، وجلسات إصدار الأحكام. ويتوقف التطبيق الناجح لهذه الممارسات على إمكانية الوصول إلى الإنترنت والحلول التكنولوجية المستخدمة عن بعد.

39- ويعتمد استخدام تكنولوجيا وصلات الفيديو ومقبوليتها عادة على عدة عوامل، منها عدم قدرة الشاهد على السفر أو عدم رغبته في ذلك، والتكلفة النسبية للتكنولوجيا، والأمن السيبراني والموثوقية على الإنترنت فيما يتعلق بتلك الخدمة، ومدى أهمية الأدلة المقترحة، والطرق البديلة المتاحة لقبول الأدلة.

40- وإلى حد كبير، أدت جائحة فيروس كورونا العالمية (كوفيد-19) إلى تعزيز و/أو تسريع تطبيق التكنولوجيات ووضع استراتيجيات للعدالة الجنائية قائمة على التكنولوجيا. فعلى سبيل المثال، نتيجة للجائحة وما نتج عنها من تدابير إغلاق وتعطيل لحركة التنقل على الصعيد العالمي، جرى نشر تكنولوجيا جديدة لمواصلة تسيير عمل نظام العدالة الجنائية، بما في ذلك منصات الفيديو التي تمكن الأطراف في جلسات المحاكمة الجنائية من المشاركة عن بعد، وتمكن القضاة من عقد جلسات آمنة، مما يسهل ضمان الاستمرارية في إجراءات العدالة الجنائية.⁽²²⁾

(20) European Migration Network, "The use of social media"

(21) مبادرة التعليم من أجل العدالة التابعة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، سلسلة النماذج الجامعية، "النمطة 4: مدخل إلى علم الاستدلال الجنائي الرقمي و"النمطة 6: علم الاستدلال الجنائي الرقمي والتحقيق في الجريمة السيبرانية التقنية".

(22) United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland, "New tech will help keep the criminal justice system moving during COVID-19 pandemic", 30 April 2020

41- وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأدلة المتحصل عليها من وسائل التواصل الاجتماعي و/أو من خلال استخدام التكنولوجيا قد تدعم شهادات المهاجرين المهربين في الإجراءات الجنائية ذات الصلة. ويجب الوفاء بالمتطلبات القانونية والتقنية لضمان مقبولية الأدلة الرقمية في المحاكم، وتختلف هذه المتطلبات اختلافا كبيرا من الناحية العملية على الصعيد الوطني.

42- ويجب على المحققين في الجرائم السيبرانية وخبراء الاستدلال الرقمي الذين يتعاملون مع الأدلة الرقمية و/أو يعالجونها بطريقة أخرى أن يلتزموا بالسياسات الوطنية والمبادئ التوجيهية لأفضل الممارسات لضمان مقبولية الأدلة الرقمية في المحاكم. وتحدد هذه السياسات المتطلبات التقنية والقانونية اللازمة لضمان مقبولية الأدلة. وبالإضافة إلى هذه المتطلبات، فمن الضروري مواءمة التحقيقات في الجرائم السيبرانية وممارسات الاستدلال الجنائي الرقمي عبر الحدود في التحقيقات التي غالبا ما تشمل أكثر من ولاية قضائية واحدة.⁽²³⁾

43- وبالتالي، فإن الاعتبارات المتعلقة بمقبولية أدلة الاستدلال الرقمي الجنائي تستلزم فهما دقيقا للقانون الجنائي وقانون الخصوصية وقانون حقوق الإنسان، والسياسات المتعلقة بحماية البيانات، وقنوات المساعدة القانونية المتبادلة.⁽²⁴⁾ ويستلزم طلب أدلة إلكترونية بشأن تهريب المهاجرين عبر الحدود وضع مبادئ توجيهية تساعد على تحديد الخطوات اللازمة على الصعيد الوطني لجمع الأدلة الإلكترونية وحفظها وتبادلها في ضوء هدف عام يرمي إلى ضمان الكفاءة في تقديم المساعدة القانونية المتبادلة. وقد ينطوي ذلك، ضمن جملة أمور، على تحديد الإجراءات ذات الصلة التي يتخذها مقدمو خدمات الاتصالات الرئيسيون وجهات الاتصال المتاحة، والأطر القانونية والمتطلبات العملية للتعاون في مجال إنفاذ القانون والمساعدة القانونية المتبادلة.⁽²⁵⁾

رابعاً - التحديات والاعتبارات المتعلقة بتصميم استراتيجيات قائمة على التكنولوجيا لمنع ومكافحة تهريب المهاجرين

44- إن تهريب المهاجرين الذي تيسره تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والذي قد يتواجد فيه الجناة والمهاجرون المهربون ومنصات التكنولوجيا في بلدان مختلفة، يثير تحديات كبيرة فيما يتعلق بالولاية القضائية وجمع الأدلة وتسليم المطلوبين والمساعدة القانونية المتبادلة.

45- ويعوق عدم التعاون أو التعاون دون المستوى الأمثل بين المؤسسات الوطنية، وغير ذلك من التحديات العملية والقانونية الأخرى التي تواجه التعاون الدولي، وضع وتنفيذ استراتيجيات للتصدي بنجاح لإساءة استخدام التكنولوجيا من قبل الشبكات الإجرامية.

46- ويتطلب تسخير الإمكانيات الإيجابية للتكنولوجيا، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات، من أجل الاستجابة الفورية للتهوؤ المبتكرة التي يتبعها المجرمون الاستفادة الكاملة من الموارد والخبرات المتاحة في قطاعات شديدة الاختلاف.

47- ويعوق الافتقار إلى القدرات والوعي والخبرة لدى سلطات إنفاذ القانون وأعضاء النيابة العامة والسلطات القضائية، بسبب عدة عوامل منها الموارد الشحيحة والطابع المعقد والمتطور لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، قدرة نظم منع الجريمة والعدالة الجنائية على التكيف بسرعة مع أساليب عمل المهربين والاستفادة من الفرص المستمدة من استخدام التكنولوجيا الحديثة لمنع هذه الجريمة والتصدي لها.

(23) انظر مبادرة التعليم من أجل العدالة التابعة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، "النميطة 6: علم الاستدلال الجنائي الرقمي والتحقيق في الجريمة السيبرانية التقنية".

(24) انظر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، المادة 18، الفقرة 1.

(25) انظر UNODC, Counter-Terrorism Committee Executive Directorate and International Association of Prosecutors, *Practical Guide for Requesting Electronic Evidence Across Borders* (Vienna, 2019).

- 48- ومع التطور السريع في صناعة الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي، تنشأ تحديات فيما يتعلق بإزالة التحيزات في برمجة الخوارزميات المعقدة التي قد تعزز القوالب النمطية الإثنية أو الجنسية. ويشمل ذلك، على سبيل المثال، إزالة التحيزات في الذكاء الاصطناعي المطبق على تكنولوجيات تحليل الوجه، التي قد لا يشوبها خطر التمييز ضد المجموعات الإثنية أو الجنسية فحسب، وإنما قد تسفر أيضا عن بيانات مشوهة وأخطاء.⁽²⁶⁾
- 49- والمستوى الحالي من البحوث المتعلقة بالحلول والاستراتيجيات التكنولوجية المتاحة والواعدة والفعالة لمكافحة تهريب المهاجرين، وجمع تلك الحلول والاستراتيجيات ونشرها، غير كاف ويمكن توسيع النطاق على نحو مفيد للتركيز على قابلية التكيف واستخدام الممارسات الناجحة في هذا الصدد على نطاق أوسع.
- 50- وتؤدي محدودية توافر الأدوات التكنولوجية والتحديات التي تواجه الوصول إلى البنى التحتية التكنولوجية، التي كثيرا ما تكون مكلفة، إلى أن يصبح الحصول على حلول قائمة على التكنولوجيا واستخدامها ونشرها مجزأ ومتفاوتا بين البلدان والمناطق.
- 51- ويدعم الاستخدام المناسب للتكنولوجيا الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية في منع تهريب المهاجرين، كل في مجالات اختصاصه، وفي مساعدة المهاجرين. ولذلك، فإن من المهم للغاية زيادة فعالية تدابير العدالة الجنائية وتقديم حوافز لمقدمي خدمات الإنترنت تهدف إلى تحسين عمليات رصد حالات التهريب وكشفها والإبلاغ عنها، وتكوين شراكات معهم لهذا الغرض.

الاعتبارات المتعلقة بالخصوصية والضمانات وحماية البيانات

- 52- نظرا للطابع العالمي لتهريب المهاجرين، فإن جهود إنفاذ القانون الرامية إلى مكافحة هذا التهريب تشمل عادة عدة ولايات قضائية. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للاعتبارات المتعلقة بالخصوصية وحماية البيانات، بالإضافة إلى الاعتبارات الأوسع نطاقا المتعلقة بحقوق الإنسان، عند التصدي لعمليات التهريب هذه. ومن الأهمية بمكان كفالة أن تتسق جميع تكنولوجيات تتبع الحركة وجمع البيانات والمراقبة، بما في ذلك التكنولوجيات التي استحدثها القطاع الخاص، مع معايير حقوق الإنسان والإنصاف والمساءلة والشفافية عندما تستخدمها سلطات إنفاذ القانون بأي شكل من الأشكال.⁽²⁷⁾
- 53- ومع زيادة تعزيز الذكاء الاصطناعي والروبوتيات من قدرات المراقبة لدى سلطات إنفاذ القانون إلى حد كبير، يصبح من الضروري بصورة متزايدة معالجة الشواغل المتعلقة بالخصوصية المرتبطة باستخدامها، على سبيل المثال بتحديد متى وأين يكون ذلك مسموحا.
- 54- وقد سلت الاستخدام المتزايد للتكنولوجيا في قطاعات العدالة الجنائية الأخرى الضوء على الاعتبارات المتعلقة بخصوصية البيانات والأخلاقيات والشفافية والمساءلة والموافقة المستنيرة، وأصبح لتلك الأخيرة أهمية متزايدة فيما يتعلق باستخدام أجهزة إنفاذ القانون للذكاء الاصطناعي.⁽²⁸⁾ وكثيرا ما تناقش الضمانات المعيارية والتشريعية فيما يتعلق باستخدام المعلومات التي تحصل عليها أجهزة إنفاذ القانون بشأن المشتبه فيهم و/أو

(26) لمزيد من المعلومات عن التحيز في الذكاء الاصطناعي، انظر James Manyika, Jake Silberg and Brittany Presten, "What do we do about the biases in AI?", *Harvard Business Review*, 25 October 2019.

(27) انظر أيضا، "مبادئ توجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان: تنفيذ إطار الأمم المتحدة المعنون 'الحماية والاحترام والانصاف'" (جنيف، 2011)، الصادرة عن مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

(28) Dunja Mijatović, "Safeguarding human rights in the era of artificial intelligence", Council of Europe, 3 July 2018.

المتهمين والمعلومات المتعلقة بالأطراف الثالثة، بما في ذلك المهاجرون، التي يجري الحصول عليها أثناء التحقيقات ذات الصلة، فضلا عن مقبولية هذه المعلومات في المحاكم.

55- ومن الأمثلة على المسائل التي تشكل تحديات في هذا الصدد ضمان تخزين البيانات الحساسة بطريقة آمنة، وقصر الوصول إلى البيانات على الأشخاص المأذون لهم بذلك؛ وضمان أن يتم تبادل البيانات بين الوكالات المعنية وبين البلدان وفقا للأطر القانونية الوطنية والدولية، وأن يراعي معايير الخصوصية والسرية؛ ووضع بروتوكولات بشأن الموافقة تراعي الاعتبارات الجنسية والعمرية؛ وتقييم المخاطر المتعلقة بالمعلومات الصادرة عن سلطات إنفاذ القانون والتي يمكن ربطها بهوية المهاجرين.⁽²⁹⁾

56- ومن الشواغل الرئيسية أيضا كفالة ضمانات حقوق الإنسان في جميع مراحل التحقيق التي تشمل المشتبه فيهم والمتهمين. ولهذا الأمر أهمية خاصة فيما يتعلق بعمليات التفتيش والحجز، على سبيل المثال في فك تشفير الرسائل النصية أو اعتراضها، أو إنشاء تسجيل المكالمات الصوتية، أو في تحليل البيانات الحاسوبية. وقد تنشأ شواغل فيما يتعلق بالخصوصية الرقمية ووجود ضمانات ومعايير كافية لسلطات إنفاذ القانون بشأن الحصول على كلمات السر للهواتف الذكية أو الحواسيب وفي فك تشفير تطبيقات التراسل التابعة للقطاع الخاص.⁽³⁰⁾

57- وختاما، فإن الأدوات القائمة على التكنولوجيا قد تكون مفيدة في مضاعفة الجهود في مجال مكافحة التهريب. ومع ذلك، فينبغي توخي الحذر في التطبيق المحدد لمثل هذه الأدوات لضمان استخدامها على نحو مسؤول وأخلاقي وتجنب العواقب غير المقصودة. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة بالنظر إلى أن بعض التكنولوجيات التي يجري تطويرها ونشرها بسرعة هي جديدة نسبيا ولم تختبر، ومن ثم ينبغي، كما هو الحال بالنسبة لتطبيقاتها في مجالات مماثلة، رصدها وتقييمها من حيث الأثر.

التعاون الدولي

58- يخضع استخدام التكنولوجيا في التعاون الدولي في المسائل الجنائية لنقاش مستمر. وفي عام 2016، شجع مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، في قراره 1/8، الدول الأطراف على الاستفادة التامة على خير وجه من التكنولوجيات المتاحة لتيسير التعاون بين السلطات المركزية.

59- وفي إطار لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، عهد إلى فريق خبراء حكومي دولي مفتوح العضوية بإجراء دراسة شاملة لمشكلة الجريمة السيبرانية والتدابير التي تتخذها الدول الأعضاء والمجتمع الدولي والقطاع الخاص للتصدي لتلك الجريمة، بما يشمل تبادل المعلومات عن التشريعات الوطنية وأفضل الممارسات والمساعدة التقنية والتعاون الدولي، بغية دراسة الخيارات المتعلقة بتعزيز التدابير القانونية أو التدابير الأخرى القائمة على الصعيدين الوطني والدولي للتصدي للجريمة السيبرانية واقتراح تدابير جديدة في هذا الشأن.⁽³¹⁾ وفي كانون الأول/ديسمبر 2019، اعتمدت الجمعية العامة القرار 247/74 بشأن مكافحة استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للأغراض الإجرامية، الذي أعربت فيه الجمعية العامة عن تقديرها للعمل الذي يقوم به فريق الخبراء الحكومي الدولي، وطلبت إليه أن يواصل عمله. وفي القرار نفسه، قررت الجمعية العامة إنشاء

(29) United Nations Inter-Agency Project on Human Trafficking, *Guide to Ethics and Human Rights in Counter-Trafficking: Ethical Standards for Counter-Trafficking Research and Programming* (Bangkok, 2008).

(30) انظر، Special Rapporteur on the promotion and protection of the right to freedom of opinion and expression، "Encryption and anonymity follow-up report" (June 2018).

(31) قرار الجمعية العامة 65 / 230، الفقرة 42.

لجنة خبراء حكومية دولية مخصصة مفتوحة العضوية، تمثل فيها جميع الأقاليم، لوضع اتفاقية دولية شاملة بشأن مكافحة استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للأغراض الإجرامية.

60- وتتوقف القدرة على تلبية الحاجة المتزايدة لتعزيز التعاون الدولي إلى حد كبير على توافر الموارد، بما في ذلك الموارد التكنولوجية مثل شبكات الإرسال الآمن للمعلومات، والمعدات التي تيسر الاتصالات، ونظم إدارة القضايا لتتبع الطلبات الواردة والصادرة. ومن شأن توفير تلك الموارد أن يؤدي إلى جملة أمور، منها زيادة الكفاءة في معالجة طلبات المساعدة القانونية المتبادلة المتعلقة بأدلة الإثبات الإلكترونية، المتحصل عليها مثلاً من خلال إنشاء وحدات متخصصة داخل السلطات المركزية.⁽³²⁾

61- وعلى وجه العموم، يسهم التعاون الدولي في التطبيق الموحد للاستراتيجيات الناجحة والحلول القائمة على التكنولوجيا، والتبادل الفعال للمعلومات بغية توحيد استخدامها وتطبيقها.

التوصيات السابقة للفريق العامل المعني بتهريب المهاجرين بشأن المواضيع ذات الصلة

62- صاغ الفريق العامل المعني بتهريب المهاجرين حتى الآن أكثر من 170 توصية تسدي المشورة إلى الدول الأطراف بشأن تنفيذ بروتوكول تهريب المهاجرين.

63- ولم يقدّم الفريق العامل، قبل الدورة الحالية، بمناقشة أو اعتماد أي توصيات بشأن استخدام التكنولوجيا، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لمنع تهريب المهاجرين والتحقيق في جرائمه.

64- وعند دراسة الإجراءات العملية الرامية إلى تناول التكنولوجيات الناشئة، شددت توصيات الفريق العامل السابقة على ما يلي: (أ) ينبغي للدول الأطراف أن تنتظر في سبل تعزيز التعاون على جميع المستويات لمنع ومكافحة الجرائم المشمولة ببروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين التي ترتكب بواسطة استخدام التكنولوجيات الحديثة، وخاصة الإنترنت؛ (ب) يمكن أن يشمل ذلك التعاون تبادل المعلومات وأفضل الممارسات بمزيد من الفعالية فيما يتعلق بالتجريم والتحقيق والملاحقة القضائية؛ (ج) ينبغي للدول الأطراف أن تقوم بحملات إعلامية عامة، يمكن أن تشارك فيها وسائط الإعلام وشبكات الإنترنت للتواصل الاجتماعي، من أجل التوعية بمضار تهريب المهاجرين وتحذير الأشخاص المعرضين للوقوع ضحيته، لا سيما الشباب وأسره، من الأخطار التي ينطوي عليها.

65- وتشمل ورقة المعلومات الأساسية التي أعدتها الأمانة، والتي تتضمن فهرس التوصيات التي اعتمدها الفريق العامل المعني بتهريب المهاجرين في اجتماعاته الخمسة الأولى (CTOC/COP/WG.7/2019/4)، إرشادات ذات صلة في إطار المواضيع التالية: مراقبة الحدود وإدارتها؛ ونظام العدالة الجنائية؛ والتحقيقات؛ وتبادل المعلومات؛ وتبادل المعلومات الاستخباراتية؛ والتعاون الدولي، المساعدة القانونية المتبادلة؛ وجهات الاستجابة، القطاع الخاص.

خامساً - الأدوات الأساسية والموارد الموصى بها

الدراسة العالمية عن تهريب المهاجرين، 2018

66- تبين الدراسة العالمية عن تهريب المهاجرين، 2018، وهي الدراسة الأولى من هذا النوع التي يصدرها المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، أن دروب تهريب المهاجرين تؤثر في كل جزء من العالم. وهي تستند إلى استعراض مستفيض للبيانات والمؤلفات الموجودة ونتيج استبصار الاتجاهات القائمة ودروب التهريب وسمات المهريين والمهريين المميزة.

(32) A/CONF.234/11، الفقرات 64-69.

مجموعة أدوات مكافحة تهريب المهاجرين

67- توفر مجموعة أدوات مكافحة تهريب المهاجرين، التي أعدها المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، إرشادات وتعرض ممارسات واعدة وتوصي بموارد مرجعية في مجالات مواضيعية مختلفة لمساعدة البلدان على تنفيذ بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين. وتقدم الأداة 1 من مجموعة الأدوات لمحة عامة عن جريمة تهريب المهاجرين وتحدد الأداة 5 الإطار التشريعي لتجريم تهريب المهاجرين، وتتناول الأداة 7 موضوع إنفاذ القانون والملاحقة القضائية.

القانون النموذجي لمكافحة تهريب المهاجرين

68- وُضع القانون النموذجي لمكافحة تهريب المهاجرين، الذي أعده المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، من أجل مساعدة الدول على تنفيذ الأحكام الواردة في بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين من خلال تيسير مراجعة وتعديل التشريعات القائمة واعتماد تشريعات جديدة باستخدام أحكام نموذجية. وتتناول فصوله تجريم تهريب المهاجرين، وتدابير الحماية والمساعدة للمهاجرين المهربين، والتنسيق والتعاون بين الأجهزة، والتعاون في مجال مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البحر، والإجراءات المتعلقة بإعادة المهاجرين المهربين.

بوابة المعارف المتعلقة بمكافحة تهريب المهاجرين وقاعدة بيانات السوابق القضائية

69- في تشرين الأول/أكتوبر 2016، أطلق المكتب المعني بالمخدرات والجريمة بوابة المعارف المتعلقة بتهريب المهاجرين، كمكون من مكونات بوابة إدارة المعارف التابعة للمكتب والمعروفة باسم بوابة الموارد الإلكترونية والقوانين المتعلقة بالجريمة. وتحتوي بوابة المعارف المتعلقة بتهريب المهاجرين على قاعدة بيانات للسوابق القضائية، وقاعدة بيانات للتشريعات الوطنية، ومراجع مشروحة توفر معلومات عن المقالات والمنشورات الرئيسية المتعلقة بتهريب المهاجرين. وتهدف قاعدة البيانات إلى تمكين القضاة وأعضاء النيابة العامة وصناع السياسات ووسائل الإعلام والباحثين وغيرهم من الأطراف المهتمة من توسيع نطاق معرفتهم بكيفية استخدام الدول المختلفة لقوانينها في مكافحة تهريب المهاجرين، وذلك سعياً إلى تحقيق الهدف النهائي المتمثل في المساهمة في تعزيز تدابير العدالة الجنائية العالمية للتصدي لتهريب المهاجرين. وقاعدة البيانات هي أداة أساسية لتسليط المزيد من الضوء على الملاحظات القضائية الناجحة واستنباط الأنماط العالمية وإنشاء الوعي بواقع تلك الجريمة وحققها. وتضم قاعدة البيانات حالياً أكثر من 800 قضية من قضايا تهريب المهاجرين من 43 ولاية قضائية. ويمكن الدخول إلى بوابة المعارف تلك بالاتصال الحاسوبي المباشر من خلال الموقع التالي: <https://sherloc.unodc.org/cld/en/v3/som/?lng=ar>.

الأدلة التشريعية لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحق بها

70- تهدف الأدلة التشريعية لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحق بها إلى مساعدة الدول في تنفيذ اتفاقية الجريمة المنظمة وبروتوكولاتها. ويمكن الاطلاع على المنشور تحت عنوان "الأدلة التشريعية" على بوابة "شيرلوك" لإدارة المعارف.

إطار العمل الدولي لتنفيذ بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين

71- إطار العمل الدولي لتنفيذ بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين هو أداة لتقديم المساعدة التقنية للدول الأطراف والجهات الفاعلة من غير الحكومات لمساعدتها على استنباط ومعالجة الثغرات التي تشوب تصديها لتهريب المهاجرين وفقاً للمعايير الدولية. ويستند إطار العمل الدولي إلى الصكوك الدولية، والتعهدات السياسية، والمبادئ التوجيهية وأفضل الممارسات من أجل اقتراح نهج شامل لمنع تهريب المهاجرين ومكافحته. ويتضمن

الجزء الثاني من إطار العمل الدولي استعراضا عاما، في شكل أربعة جداول، بشأن المواضيع التالية: الملاحقة القضائية والتحقيق؛ والحماية والمساعدة؛ والمنع؛ والتعاون والتنسيق.

**مبادرة التعليم من أجل العدالة، سلسلة النماذج الجامعة بشأن الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين،
والجريمة السيبرانية**

72- من خلال مبادرة التعليم من أجل العدالة، أعد المكتب المعني بالمخدرات والجريمة سلسلة من النماذج الجامعة وغيرها من الأدوات من أجل مساعدة الأكاديميين على تدريس طلبة الجامعات ما يتعلق ببعض من أخطر التهديدات الراهنة. وقد أعدت نماذج ذات صلة بشأن الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، وبشأن الجريمة السيبرانية.